التسهيلات الجمركية لتصدير التمور: الأثر والتحديات

Customs facilities for exporting dates: impact and challenges

نضيرة دوبابي[1]
جامعة الجزائر3- الجزائر
doubabi.nadira@univ-alger3.dz

بوطالب براهمي
م. ع. ج - بلجيكا
brahmiboutaleb@gmail.com

تاريخ الارسال: 2023/09/10 *تاريخ القبول: 2023/10/24* *تاريخ النشر: 2023/11/11*

ملخص:

تعد صناعة التمور في الجزائر مساهما كبيرا في كل من الزراعة والاقتصاد، وتلعب دورا حيويا في تلبية الاحتياجات البشرية، تعزيز الأمن الغذائي، ترقية التجارة عبر الحدود ودفع عجلة التنمية الاقتصادية؛ وتتوقف القدرات التصديرية لهذه الصناعة على عدة عوامل أهمها القدرات الإنتاجية والتسويقية، الالتزام بمعايير الجودة وكذا التدابير المتعلقة بتيسير التجارة عبر الحدود.

تهدف دراسة الحال إلى عرض التسهيلات الجمركية المتعلقة بتصدير التمور في الجزائر وتحليل تأثيرها وإبراز التحديات المرتبطة بها. من خلال القيام بذلك، نأمل في تمكين المتعاملين الاقتصاديين من استغلال هذه الإجراءات التسهيلية وهذا ما يسمح بتوفير منتوج تنافسي في الأسواق العالمية.

الكلمات المفتاحية: *صناعة التمور، استيراد، تصدير، تيسير التجارة، تسهيلات جمركية.*

***Abstract*:**

The date industry in Algeria contributes significantly to both agriculture and the economy, playing a crucial role in meeting human needs, partly ensuring food security, promoting cross-border trade and economic development. The export potential of this industry depends on several factors, including production and marketing capabilities, commitment to quality standards and trade facilitation measures.

The current study aims to present the customs facilities linked to the export of Algerian dates, analyze their impact and highlight the issues associated with them. As a result, we hope to enable economic operators to benefit from these facilitation measures, which make it possible to provide a competitive product in global markets.

Key words: *Date industry, Import, Export, Trade facilitation, Customs facilities.*

مقدمة:

في عالم يعتبر الغذاء ركيزة أساسية في حياة البشر، تبرز صناعة التمور كواحدة من الصناعات الزراعية الرائدة التي تلعب دورا حيويا في تلبية احتياجات البشرية، تعزيز الأمن الغذائي، توفير فرص للتجارة عبر الحدود ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، غير أن الأمر يتطلب جهودا مستمرة لتحسين الإنتاج، تسويق المنتجات والالتزام بالمعايير الدولية وبمتطلبات الجودة.

في هذا الإطار، تحاول الدراسة عرض الآليات الجمركية التي من شأنها أن تساهم في تنويع وترقية الصادرات خارج المحروقات، خاصة في ظل ما توفره صناعة التمور من فرص لتحقيق تنافسية قوية في الأسواق العالمية من خلال توفير منتجات ذات جودة عالية وبأسعار تنافسية؛

*1 - **المؤلف المرسل:** نضيرة دوبابي، doubabi.nadira@univ-alger3.dz*

حيث تعمل الدول على تطوير زراعة التمور، معتمدة في ذلك على التكنولوجيات الحديثة والابتكار في تطوير أنواع جديدة وتحسين عمليات الإنتاج والتسويق للاستجابة لمتطلبات المستهلكين واحتياجات الأسواق المتنوعة.

تهدف الدراسة إذا إلى عرض التسهيلات الجمركية المتعلقة بتصدير التمور في الجزائر وتحليل أثرها والتحديات المرتبطة بها، علها تساهم في تمكين المتعاملين الاقتصاديين من الاستفادة من الإجراءات التسهيلية وبالتالي ضمان توفير منتوج تنافسي في الأسواق العالمية.

فماهي إذا الآليات الجمركية التي تسمح بتبسيط وتسهيل إجراءات تصدير التمور؟ وكيف يمكن لها أن تساهم في دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات؟

تنطلق الدراسة من فرضية أساسية مفادها أن قدرات تصدير التمور ترتبط بالقدرات الإنتاجية، بمدى الالتزام بمعايير الجودة، كما تتعلق أيضا بمستوى تيسير التجارة عبر الحدود.

لتدعيم ذلكم الطرح اعتمد البحث على عدة دراسات بعضها يتعلق بالأدبيات المتعلقة بالتصدير والتنمية (الثلاثة الأولى منها) والبعض الآخر يتعلق بآليات تيسير التجارة عبر الحدود أو سياسات ترقية الصادرات، أهمها:

فيما يتعلق بالأدبيات الامبريقية، اعتمد البحث أساسا على الدراسات التالية:

- دراسة جيديث وكارا من جامعة فيكتوريا بكندا، حول النمو القائم على التصدير (Judith A and Cara L 2000)؛
- دراسة هاريسون وأندراس حول التجارة والاستثمار الأجنبي في الدول النامية (Harrison and Andrés 2010)؛
- تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية حول القدرة التنافسية للصادرات والتنمية في الدول الأقل نموا (UNCTAD 2008).

أما فيما يخص آليات تيسير التجارة عبر الحدود أو سياسات ترقية الصادرات، اعتمد البحث أساسا على الدراسات التالية:

- دراسة خبيري البنك الدولي، بن شفارد وألان دينيس، حول تيسير التجارة وتنويع الصادرات (SHEPHERD and DENNIS 2009)؛
- تقرير برنامج دعم القطاع الفلاحي بالجزائر (PASA 2021).

يستخلص من الدراسات والتقارير المتوفرة أن تيسير التجارة عبر الحدود يمكن أن تساهم في ترقية وتنويع الصادرات بالدول النامية، ولتأكيد ذلك، اعتمدت الدراسة على جمع وتحليل البيانات المتعلقة بإنتاج، استيراد وتصدير التمور في الجزائر ومجموعة من الدول الأخرى.

المحور الأول: إنتاج وتصدير التمور

أولا: إنتاج التمور

وفقا لإحصائيات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، قدر الإنتاج العالمي للتمور سنة 2021 بـ 9,8 مليون طن، ولقد تصدرت الدول العربية قائمة الدول المنتجة للتمور وهي تشكل معظم الإنتاج العالمي، حيث تعتبر مصر أكبر منتج للتمور في العالم بحوالي 1,7 مليون طن، كما تأتي السعودية في المرتبة الثانية بـ 1,6 مليون طن، تليها إيران بـ 1,3 مليون طن، ثم الجزائر بـ 1,2 مليون طن (منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة 2022).

يوضح الجدول التالي أهم الدول المنتجة للتمور (بحسب القيمة)، حيث تحتل مصر المرتبة الأولى، السعودية المرتبة الثانية والجزائر المرتبة الرابعة.

الجدول رقم (1): أهم الدول المنتجة للتمور- 2021 (الوحدة: طن)

الترتيب	الدولة	الكمية
1	مصر	1 747 715
2	المملكة العربية السعودية	1 565 830
3	إيران	1 303 717
4	الجزائر	1 188 803
5	العراق	750 225
6	باكستان	532 880
7	السودان	460 097
8	عمان	374 200
9	الإمارات العربية المتحدة	351 077
10	تونس	345 000
11	ليبيا	179 569

***المصدر**: منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (FAO 2023)*

تعتبر الجزائر واحدة من الدول الرائدة في إنتاج التمور، حيث تحتل المرتبة الرابعة عالميا، فهي تمتلك مناخا وتضاريسا مناسبة لزراعتها. ترتكز زراعة التمور بشكل رئيسي في مناطق الصحراء الجزائرية، كما تتمتع التمور الجزائرية بسمعة عالية في الأسواق الدولية نظرا لجودتها وتنوعها.

ثانيا: استيراد وتصدير التمور

– أهم الدول المستوردة للتمور:

يوضح الجدول التالي أهم الدول المستوردة للتمور (بحسب الكمية)، خلال الفترة الممتدة من 2011 إلى 2021.

الجدول رقم (2): أهم الدول المستوردة للتمور من حيث الكمية (الوحدة: طن)

	الهند	الإمارات. ع. م	المغرب	فرنسا	ألمانيا	المملكة المتحدة
2011	256295	-	40127	25984	11696	13984
2012	247300	241941	58401	28373	10942	12250
2013	311575	22604	47374	32104	11801	16042
2014	337208	243520	61834	29661	13444	19888
2015	314477	203609	69500	32659	17065	19679
2016	350022	213820	69324	33926	20763	19963
2017	373505	163752	70055	37402	21594	21948
2018	414619	150098	97436	42141	22869	22767
2019	281961	172072	98871	42919	24286	22130
2020	362209	159858	76161	50491	29822	25108
2021	475356	140778	113161	46263	29081	26432

***المصدر**: (AMZIANE 2016, 35)*

يوضح الجدول زيادة تدريجية في الاستيراد العالمي للتمور، كما يبرز العناصر التالية المتعلقة بأهم الدول المستوردة للتمور سنة 2021:

– احتلت الإمارات العربية المتحدة المركز الثاني في استيراد التمور بكمية قدرها 140.778 ألف طن؛

– احتل المغرب المرتبة الثالثة بكمية قدرها 113,161 ألف طن، وهو ما يمثل نموا بنسبة 46%؛

– هيمنت الدول الأوروبية على سوق استيراد التمور، لا سيما فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة، حيث تأتي فرنسا في المرتبة الرابعة وتعتبر من الدول التي تعيد تصدير التمور، حيث تستورد كميات كبيرة بأسعار مخفضة لتعيد تصديرها بقيم مرتفعة (ماجستير، ص35 وما بعدها).

– أهم الدول العربية المصدرة للتمور:

يوضح الجدول التالي أهم الدول العربية المصدرة للتمور (بحسب القيمة)، خلال الفترة الممتدة من 2018 إلى 2022.

الجدول رقم (3): أهم الدول العربية المصدرة للتمور من حيث القيمة (الوحدة: ألف دولار أمريكي)

الدول المصدرة	2018	2019	2020	2021	2022
تونس	281 792	265 875	261 735	255 900	273 047
إ. العربية المتحدة	197 553	218 566	228 768	272 015	205 470
م. العربية السعودية	201 393	229 833	245 969	322 840	135 890
الجزائر	110 653	111 969	138 202	143 152	124 710
العراق	107 467	369 106	90 825	127 058	95 817
مصر	50 006	45 614	41 424	49 756	69 511

المصدر: *المركز الدولي للتجارة (ITC 2023). اللون الفاتح: بيانات قائمة على إحصائيات مقدمة من بلد شريك (بيانات مناظرة).*

من خلال قراءة البيانات المبينة في الجدول، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

– تحتل تونس المرتبة الثانية من حيث قيمة صادرات التمور، بينما تحتل الجزائر المرتبة السادسة.

– تعتبر تونس المنافس الرئيسي للجزائر، حيث أن كلاهما مورد رئيسي للاتحاد الأوروبي.

– تصدر تونس أكثر مما تنتج، فهي تصدر مثلا أكثر من مصر والجزائر بالرغم من أن الدولتين تنتجان أكثر بكثير منها.

– تحتل مصر المرتبة التاسعة عالميا والسابعة عربيا من حيث تصدير التمور، بالرغم من أنها تحتل المرتبة الأولى من حيث الإنتاج، فهي تصدر ما لا يتجاوز 3% من إنتاجها.

ثالثا: تصدير التمور الجزائرية

يوضح الجدول التالي الصادرات الجزائرية للتمور (بحسب القيمة)، خلال الفترة الممتدة من 2005 إلى 2017.

الجدول رقم (4): قيمة الصادرات الجزائرية للتمور 2005- 2017 (الوحدة: ألف دولار أمريكي)

السنة	قيمة الصادرات
2005	19,139
2006	20,043
2007	23,083
2008	20,013
2009	14,308
2010	22,617
2011	25,356
2012	26,206
2013	29,774
2014	39,004
2015	34,798
2016	37,502
2017	52,337

المصدر: *المركز الدولي للتجارة*

تشير الاحصائيات إلى تزايد قيمة الصادرات الجزائرية من التمور، كما يوضح الجدول التالي وجهة الصادرات الجزائرية من التمور وقيمتها، خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2017.

الجدول رقم (6): أهم الدول المستوردة للتمور الجزائرية (الوحدة: ألف دولار أمريكي)

الدول المستوردة	قيمة الصادرات				
	2013	2014	2015	2016	2017
فرنسا	092,15	20,258	16,443	17,642	21,075
روسيا	3,451	5,383	4,017	5,619	5,392
اسبانيا	139	601	1,096	1,245	4,334
المغرب	1,822	3,061	1,945	2,012	4,314
الولايات المتحدة	433	544	1,263	872	2,574
ألمانيا	1,723	1,699	1,430	1,167	1,742
موريتانيا	335	989	1,172	1,142	1,705
الإمارات العربية المتحدة	1,486	2,027	1,516	1,397	1,686
كندا	1,777	1,049	1,873	993	1,248
بنغلادش	37	112	534	796	1,070
الهند	0	360	790	840	881
بلجيكا	493	332	353	528	814
ماليزيا	84	17	66	210	644
جورجيا	0	0	22	168	503
اندونيسيا	20	48	62	68	468
السينغال	671	144	211	406	450
تركيا	1	0	215	216	357
إيطاليا	19	59	95	83	321
قطر	8	23	1	245	312
المملكة المتحدة	553	631	378	210	290

***المصدر**: المركز الدولي للتجارة*

من خلال قراءة البيانات المبينة في الجدول، يمكن تسجيل الملاحظات التالية:

– تعتبر فرنسا أكبر مستورد للتمور بقيمة تبلغ 21 مليون دولار أمريكي، تليها روسيا بـ 5.3 مليون دولار أمريكي، ثم اسبانيا والمغرب بـ 4.3 مليون دولار أمريكي لكليهما.

– تستورد فرنسا التمور وتعتبر أيضا من بين الدول المصدرة للتمور.

– بالرغم من اعتبار الإمارات العربية المتحدة من بين أهم الدول المنتجة للتمور، فهي تقوم أيضا باستيراد التمور لتقوم بتصديرها إلى وجهات مختلفة.

– تعتبر الأسواق الأوروبية من بين أهم الوجهات الرئيسية للتمور الجزائرية.

– ارتفعت واردات بعض الدول بشكل كبير خلال فترة الدراسة، فعلى سبيل المثال، ارتفعت واردات فرنسا من 15,1 مليار دولار سنة 2013 إلى 21,1 مليار دولار سنة 2017.

– شهدت بعض الدول تقلبات في قيمة الواردات، فمثلا، عرفت روسيا ارتفاعا ثم انخفاضا في قيمة الواردات، ثم انخفضت بشكل ملحوظ سنة 2015.

نسجل، في الأخير تزايدا في الطلب على التمور الجزائرية في الأسواق الأفريقية والشرق الأوسط وآسيا، حيث بلغ عدد الدول المستوردة للتمور الجزائرية 65 دولة سنة 2017، مع تسجيل الذروة سنة 2021 بـ 72دولة مستوردة، وتطمح الجزائر، حسب تصريح وزير التجارة وترقية الصادرات، توسيع حصتها في الأسواق العالمية، بالرفع من عدد الدول المستوردة للتمور الجزائرية إلى 150 دولة بنهاية 2024، بقيمة إجمالية تفوق 250 مليون دولار (وكالة الأنباء الجزائرية 2023).

المحور الثاني: التحديات المتعلقة بتصدير التمور في الجزائر

أبرزت الدراسة أن اقتصاد التمور في الجزائر تواجهه بعض التحديات، حيث ركز تقرير برنامج دعم القطاع الفلاحي على أن "الجزائر لا تزال ممثلة تمثيلا محدودا في البلدان المصدرة للتمور في المنطقة" (PASA 2021)، وهذا ما أوضحته خاصة البيانات المتعلقة بكميات التمور المصدرة مقارنة بالقدرات الإنتاجية للجزائر، كما أشارت الدراسات إلى أن "القطاع يعاني من قيود هيكلية"(AMZIANE 2016, 24)؛ وهذا ما يتطلب مجهودات إضافية خاصة على مستوى ترقية وترويج المنتجات المحلية (LADDI 2021- 2022)، بالإضافة إلى الاهتمام بمنظومة الجودة، كلها عوامل ستسمح بتوفير منتوج تنافسي بالكمية والنوعية المطلوبة وتسويقه على نطاق واسع وضمان تصديره (YOUNSI et BENMEBAREK 2022, 441).

فيما يلي أهم التحديات التي وجب التكفل بها في إطار منظومة متكاملة لاقتصاد التمور:

- ضعف البنية التحتية في بعض المناطق الصحراوية؛
- عدم التركيز على سلسلة القيمة التي تسمح بتوفير منتوج تنافسي بمقاييس دولية؛
- ضعف في سلسلة الإمدادات (حاويات التبريد، التعليب، النقل، ارتفاع التكاليف اللوجستية..)؛
- الإجراءات الإدارية؛
- الامتثال للمعايير الصحية والفنية؛
- المتطلبات الجمركية المختلفة.

المحور الثالث: التسهيلات الجمركية المخصصة لتصدير التمور

أبرزت نتائج الدراسة أن مستوى تيسير التجارة عبر الحدود يعتبر عاملا مهما لترقية الصادرات، ومن بين العوامل التي تساعد على ذلك:

- تأثير البيئة المؤسسية على حجم الصادرات؛
- تحسين تيسير التجارة؛
- التعاون والابتكار في تيسير التجارة (JIAYU 2018).

كما خلصت الدراسة إلى أن تحسين تيسير التجارة يساعد على تنويع وترقية الصادرات في البلدان النامية، ويمكن الاستشهاد بالدراسة التي عرضها البنك الدولي في هذا المجال، وهي الدراسة التي أبرزت أن التخفيضات بنسبة 10% في تكاليف النقل الدولي والتصدير (الوثائق، النقل الداخلي، ورسوم الموانئ/الجمارك) تؤدي إلى تعزيز تنويع الصادرات بنسبة تتراوح بين 3 و4% على التوالي في عينة مكونة من 118 دولة نامية، كما يمكن أن يؤدي انخفاض تكاليف دخول السوق إلى تعزيز التنويع، ولكن التأثير يكون أقل (بنسبة 1٪) (SHEPHERD and DENNIS 2009).

في إطار الحديث عن تيسير التجارة عبر الحدود، لابد من الإشارة إلى ما تتضمنه اتفاقية تيسير التجارة للمنظمة العالمية للتجارة من امتيازات؛ حيث أن الجزائر، حتى وإن كانت غير عضو في المنظمة، مطالبة باعتماد أحسن الممارسات التي تمكنها من ترقية صادراتها خارج المحروقات.

لا بد من الإشارة إلى الإرادة القوية للحكومة الجزائرية في الرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات، تنفيذا لبرنامج وتوجيهات رئيس الجمهورية، ولقد اعتمدت الجمارك الجزائرية، في هذا الإطار، حزمة من الإجراءات تهدف إلى ترقية الصادرات خارج المحروقات بما فيها تصدير التمور، وهذا ما يسمح بتخفيض التكاليف، توفير منتوج تنافسي في الأسواق العالمية وتعزيز التجارة البينية، ولكن قبل الحديث عن التسهيلات الجمركية، لابد من الإشارة إلى أنها تترجم إرادة سياسية قوية لدعم وترقية الصادرات خارج المحروقات.

وعلى هذا الأساس، يمكن القول أن الركائز الأساسية لدعم الصادرات، بما فيها صادرات التمور، تتمثل فيما يلي:

- السياسة (Politics): دعم من السلطة العليا قصد ضمان انخراط كل الفاعلين في منظومة دعم التصدير.
- الإجراءات (Process): توفر إطار قانوني واضح، مستقر، شفاف وفعال لدعم الصادرات، بالإضافة إلى حتمية تسهيل وتبسيط إجراءات الجمركة.
- الأفراد (Persons): دعم قدرات كل المتدخلين في منظومة التصدير (جمارك، متعاملين اقتصاديين، أصحاب المصلحة.. وغيرها).

أما فيما يتعلق بالتسهيلات الجمركية، فقد شملت مجموعة من الآليات تتمثل أساسا فيما يلي:

– المسار الأخضر:

مخصص للصادرات من الخضر والفواكه والمواد سريعة التلف بما فيها التمور. يستفيد المصدر من المسار الأخضر المتمثل في الجمركة الآلية للبضائع (دون رقابة آنية)، حيث تتم تصفية التصريحات المتعلقة بهذه البضائع وتقدم وصولات رفعها في نفس اليوم الذي تم التصريح بتصديرها.

– التصدير من أجل البيع بالإيداع:

البيع بالإيداع هو عقد يربط بين البائع والمودع لديه المتواجد خارج التراب الوطني، ويتم تجسيده من خلال السماح بالتصدير المؤقت للبضائع بغرض بيعها في الأسواق الخارجية، على أن يتم التوطين البنكي في غضون خمسة عشر (15) يوما من تاريخ التصدير.

تتم تسوية التصريح من أجل البيع بالإيداع (تصدير مؤقت) عن طريق:

- تصريح بالتصدير النهائي في حال بيع البضائع فعليا في الأسواق الخارجية؛
- تصدير بالتصدير النهائي مرفوق بمحضر معاينة التلف أو الفساد بالنسبة للبضائع التالفة أو الفاسدة بالخارج؛
- تصريح بإعادة الاستيراد للبضائع التي لم يتم بيعها.

– تأجيل معالجة النزاعات الناشئة عن التصدير:

تتم معالجة النزاعات التي قد تنشأ بعد اكتتاب التصريح المفصل بالتصدير لاحقا، أي يتم تأجيل معالجة النزاع إلى ما بعد إتمام عملية التصدير ورفع البضائع.

– المعالجة الجمركية للبضائع في حال عودتها:

يستفيد المتعامل الاقتصادي من الإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية في حال إعادة استيراد بضائعه المصدرة، وفقا للشروط التالية:

- أن يتم تقديم البضائع كما كانت عند تصديرها؛
- ألا تكون البضائع قد تعرضت لأي تلاعب لاسيما فيما يتعلق بشروط تخزينها؛
- أن يتم تعويض أو إلغاء كل امتياز ممنوح عند تصديرها.

– قبول استيراد العلب عن طريق دفتر القبول المؤقت:

يمكن استيراد العلب المخصصة لتوضيب البضائع المخصصة للتصدير عن طريق دفتر القبول المؤقت (ATA)، دون الحاجة إلى اكتتاب تصريح مفصل ودون دفع الحقوق والرسوم الجمركية عند الاستيراد، مع العلم أن هذا الإجراء لا يخضع لإيداع كفالة عند الاستيراد.

– اكتتاب التصريح بالتصدير لدى مكتب الجمارك الأقرب للشركة:

يمكن للمتعامل الاقتصادي اكتتاب التصريح الجمركي لدى مكتب الجمارك الأقرب لمؤسسته، حيث يتنقل أعوان الجمارك إلى شركة التصدير لإتمام الإجراءات ووضع الختم الجمركي.

– تسهيلات تتعلق بالرقابة الجمركية:

تستفيد البضائع الموجهة للتصدير من إجراءات رقابة مخففة وسريعة، من خلال إنشاء فرق جمركية متخصصة في مراقبة عمليات التصدير.

كما يمكن إعفاء البضائع المعدة للتصدير من الرقابة عن طريق جهاز السكانير في حال:

- المتعامل الاقتصادي المعتمد؛
- تم تفتيشها وفحصها مسبقا؛
- تم تقديمها إلى مكتب الجمارك عند الخروج مع سلامة الختم الجمركي (يتم وضعه في حال اكتتاب التصريح بمكتب جمركي داخلي) (م. المديرية العامة للجمارك 2021).

وبالفعل سجلت الدراسة ارتفاعا في قيمة صادرات التمور بالجزائر خلال السنوات الأخيرة، حيث ارتفعت، على سبيل المثال، من 14.83 مليون دولار أمريكي سنة 2016 (البداية القوية للإصلاحات) إلى 37.5 مليون دولار أمريكي سنة 2017.

كما أن السياسة الاقتصادية الجديدة التي اعتمدتها الحكومة، تطبيقا لبرنامج وتوجيهات رئيس الجمهورية، سمحت للجزائر بالرفع من صادراتها خارج المحروقات بصفة عامة، حيث ارتفعت من 7ر1 مليار دولار سنة 2019 إلى 5 مليار دولار في 2021، ثم إلى 7 مليار دولار في 2022، بارتفاع سنوي قدره 30%، كما تعمل الحكومة على بلوغ 13 مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات بنهاية 2023 (وكالة الأنباء الجزائرية، 2023).

خاتمة:

في الأخير، يمكن القول أن التسهيلات الجمركية تسمح بتسريع إجراءات الجمركة وهذا ما يشجع على مضاعفة الإنتاج الموجه للتصدير، لأن المنتوج له قدرات تسويقية في الأسواق الخارجية، نظرا لانخفاض التكاليف المترتبة عن تقليص آجال رفع البضائع من الموانئ والمطارات ومساحات الإيداع المؤقت، وبالنظر إلى التحكم بصفة عامة في السلسلة اللوجستية الدولية.

وبالتالي فإن المتعاملين الاقتصاديين مطالبون بالانخراط في منظومة شاملة تسمح لهم بالتحكم في تقنيات وأدوات الإنتاج، التعليب، النقل، التسويق والتوزيع، استخدام التكنولوجيا، ولكن أيضا الاستفادة من التسهيلات التي توفرها إدارة الجمارك في مجال الاستيراد والتصدير.

الإدارة الجمركية وكل الأجهزة المتدخلة في سلسلة التجارة الدولية مطالبة باستغلال الأدوات التي توفرها اتفاقية تيسير التجارة للمنظمة العالمية للتجارة وكذا توصيات المنظمة العالمية للجمارك، بالإضافة إلى اعتماد أحسن الممارسات الدولية في هذا المجال.

وفي هذا الإطار، لا بأس من الإشادة بالإجراءات المتخذة من طرف الجمارك الجزائرية في مجال ترقية الصادرات خارج المحروقات، ولكن أيضا بالتحول في مجال استخدام التكنولوجيا، حيث تعمل المديرية العامة للجمارك، بالتعاون مع شريك كوري، على تطوير نظام معلومات متكامل، سيسمح بتسهيل وتبسيط إجراءات الجمركة، بل وإضفاء شفافية أكثر في العمل الجمركي.

من جهة أخرى، لا بد من التركيز على أن الدولة مطالبة بالتكفل الجدي بسياسة سعر الصرف التي تعتبر أكبر عائق أمام ترقية فعلية للصادرات بالجزائر (الوليد 2022).

قائمة المراجع:

- *أحمد بن طلحة الوليد. سياسات تحرير سعر الصرف في الدول العربية: بين النظرية والتطبيق. الإمارات العربية المتحدة: صندوق النقد العربي، 2022.*
- *المديرية العامة للجمارك. "إحصائيات- المديرية العامة للجمارك." 2022.*
- *المديرية العامة للجمارك. "دليل المصدر: الإجراءات الجمركية، خطوة بخطوة." 2021.*
- *منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. "تقرير." 2022.*
- *وكالة الأنباء الجزائرية. "تقرير." 2023.*
- *AMZIANE, Louiza. «La datte algérienne: un produit du terroir de qualité mais faiblement valorisé.» Collège international des sciences du territoire (CIST). 2016. 23- 28.*
- *HARRISON, Ann, and RODRIGUEZ-CLARE Andrés. "Trade, Foreign Investment, and Industrial Policy for Developing Countries." In Handbook of Development Economics, by Dani Rodrik and Mark Rosenzweig, 4039-4214. Elsevier, 2010.*
- *JIAYU, Song. "Research on the Impact of Trade Facilitation on Service Trade Export." 8th International Conference on Education, Management, Computer and Society (EMCS). 2018. 370- 372.*
- *JUDITH A, Giles, and Williams Cara L. "Export-led growth: a survey of the empirical literature and some non-causality results. Part 1,." The Journal of International Trade & Economic Development, 9:3, 261-337, 2000: 261-337.*
- *LADDI, Ferhat. «Positionnent stratégique des produits agricoles de signe distinctif: Cas de la datte Deglet Nour de Toulga.» Université de Tizi Ouzou, 2021- 2022.*
- *SHEPHERD, Ben , and Allen DENNIS. "Trade facilitation and export diversification." Working Paper DTC, World Bank, 2009: 1- 30.*
- *YOUNSI, Amina, et Abdelmadjid BENMEBAREK. «L'impact du systeme de qualité sur la valorisation des produits de terroirs et le developpement rural.» Les Cahiers du Cread, 2022: 441- 471.*
- *Food and agriculture organization. 2023.*
- *ITC, International Trade Centre. Trade Map. 2023.*
- *PASA, Programme d'Appui au Secteur de l'Agriculture en Algérie. Analyse des marchés de l'Asie de l'Est sur les dattes- Opportunités pour l'export pour les producteurs algériens- réglementation et procédures.GIZ, 2021.*

- *UNCTAD. Export Competitiveness and Development in LDCs: Policies, Issues and Priorities for Least Developed Countries for Action During and Beyond UNCTAD. Geneva: United National Conference on Trade and Development, 2008.*